،، على ذمة الصراعات السياسية والحزبية، وجدت الطفولة نفسها في خطوط المواجهة بسبب تعمد الزج بها في صدارة المسيرات والاعتصامات، الأمر الذي نتج عنه عدد لا يستهان به من الضحايا تزايدت معها مخاوف الأسر على أطفالها، فبعد أن سجلت منظمات حقوقية متخصصة بالطفولة أكثر من (٢٥) قتيلاً من الأطفال.. بدأت المخاطر تنحو منحىً آخر، حيث رصدت منظمة سياج ومنظمة هود عدداً من حالات الاختطاف، ولم تكن هذه المنظمات السباقة في التحذير من استغلال الطفولة، فأجهزة الحكومة المختصة أكدت دعوتها لكل الأطراف السياسية والحزبية بعدم استغلال أو الزج بالأطفال في الصراعات.

السؤال الأهم ما الجديد في جهود الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، في حماية الطفولة، وإبعاد الأطفال عن المظاهرات والمسيرات، خصوصاً والأطفال لا يمثلون رقماً جماهيرياً فإرادتهم غير شرعية.

في اجتماعه الأسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء مطلع مايو الجاري وعدت الحكومة بسن تشريع يقضي بعدم الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة والصراعات الحزبية وذلك من خلال مناقشته لتقرير قدمته وزارة الشؤون القانونية بناء على مذكرة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

وأكد المجلس التزام الجمهورية اليمنية بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بعدم الزج بالأطفال في النزاعات المسلحة أو الصراعات الحزبية.

من هذا الاهتمام الرسمي بدأنا هذا التحقيق الصحفي، بحثاً عن الوصول إلى رسالة مفادها تنبيه أرباب الأسر ولفت انتباه الجهات ذات العلاقة إلى وضع حل للطفولة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها البلد.

تحقيق/محمد محمد ابراهيم

لا للزج بالأطفال في الصراعات

الأطفال ليسوا رقماً جماهيرياً فلماذا يزج بهم في السياسة؟

- منظمة اليونيسف: على اليمنيين حكومة ومعارضة وأجهزة أمنية عدم الزج بالأطفال في الصراعات السياسية
- د. عادل الشجاع: الأطفال يحتاجون تعليماً وترفيهاً وصحة لا اعتصامات والكتابة على أجسادهم تعد مصادرة لآدميتهم

الأطفال ليسوا جماهيراً

■ لا نرمي من هذا التحقيق إلى ما يطال الطفولة البرئية من جور العمالة، وشتات التفكك الأسري والاجتماعي، وغياب ضمير الرعاية والاهتمام والحماية من الاستغلال السيئ للطفولة، وتعنيف صور الحياة في وجوه الأطفال إنما نريد أن نناقش بحيادية مظاهر خروج الأطفال بأعداد كبيرة في ساحات الاعتصامات والمظاهرات أياً كانت المؤيدة أو المعارضة على اعتبار أن الطفولة أرقى بكثير من الاستغلال في سباق الأطراف المذكورة على لفت اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام المحلي والإقليمي والأجنبي، فالمسألة لدى باحثي وسائل الإعلام لجماهيري لا تقاس بالأرقام التي تحشى بمن هم تحت سن المشاركة المجتمعية المؤثرة في صناعة القرار جماهيرياً، بل تقاس بالأرقام التي تنضوي تحت مفرداتها أصوات وصلت السن القانوني الذي يجعل الفرد مشاركاً في سائر تظاهرات النظم الديمقراطية.

من ناحية أخرى الأطفال لا يحتاجون مظاهرات واعتصامات وساحات لا تأتي بأي نتيجة إيجابية على صعيد تكوين جيل نقي يتحلى بقيم الخير والانتماء بقدر ما تعرضهم للخطر وتلويث حياتهم بكل ما يضر ولا ينفع إن سلموا من القتل والجرح أثناء الصدامات عندما تخرج المظاهرات عن طورها السلمي.

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء، والمحلل السياسي الدكتور عادل الشجاع، يؤكد في حديثه عن الصراعات السياسية القائمة، أن ثمة انتهاكاً واضحاً لحقوق الطفل التي تضمنتها اتفاقية حقوق الطفل الدولية المصادق عليها من كل دول العالم عام ١٩٨٩م والتي نصت على حقه في التعليم وفي الصحة وفي الحياة، وحقه في الحصول على الرفاهية.

وأضاف الشجاع: والزج بالأطفال في الخلافات السياسية من خلال الاعتصامات والمظاهرات، يعد مصادرة وانتهاكاً لبراءة الطفولة وحرمانهم من الحقوق المذكورة وتعريضهم للمخاطر خاصة وأن هذه الساحات تشهد توتراً وعنفاً وصدامات دامية، إضافة إلى أن الأطفال الذين يسكنون المباني المجاورة يعيشون حالة خوف ورعب وقلقاً نفسياً جراء سماعهم لأصوات الرصاص ومكبرات الصوت والشعارات التي تدعو للعنف، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه على المدارس حيث يتم توعية الطلاب بالشعارات المختلفة، مما يجعلهم ينقسمون إلى قسمين إما معارض أو مؤيد، وهذا يولد العنف والكراهية لبعضهم البعض.

ولفت الدكتور عادل الشجاع، إلى أن استخدام الأطفال في الكتابة على أجسادهم، يعد مصادرة لآدميتهم وتحولهم إلى جماد، وكأنهم سبورة أو لوحة إعلانات يكتب عليها مثل هذه العبارات، موضحاً أن الأطفال بحاجة إلى حدائق ومدارس، والمكان الحقيقي للطفل هو البيت والمدرسة والحديقة، وليس الاعتصامات والعنف والصدامات بين التيارات السياسية والحزبية، ولذلك فإن هذه الأطراف تتحمل مسؤوليتها الإنسانية والقانونية تجاه ما تتعرض له الطفولة جراء حشرها في هذه الساحات والصراعات.

وقال : «نحن نعلم أن الغرب لا يسمحون ببيع السجائر والخمور لمن لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة فكيف نسمح لأنفسنا بأن نزج بهؤلاء الأطفال في صراعاتنا الحزبية والسياسية».

حق قانوني

■ تؤكد القوانين والدساتير في النظم الديمقراطية في العالم على أحقية المجتمع بمختلف شرائحه وفئاته، بمن فيها الأطفال القادرون، في المشاركة في الاعتصامات والتظاهرات المعبّرة عن الرأي والتوجه والمعتقد والقبول والرفض لكل مستجدات واقع الحياة التي تعيشها المجتمعات الديمقراطية، لكن ما الذي يجب فعله عندما تتحول هذه المظاهر المعبّرة عن الرأي إلى صدامات تعبّر عن الشقاق والخلاف، حد الوصول إلى ضحايا وخسائر في الأنفس وتعرض الأطفال إلى الخطر؟

في حديثه الصريح والمعبّر عن رؤية منظمات المجتمع المدني في اليمن تجاه ما يجري في الشارع المدني من تعرض الطفولة للخطر جراء الاعتصامات والمظاهرات، يؤكد الأستاذ أحمد القرشي، رئيس منظمة سياج لحماية الطفولة، أن مشاركة الأطفال في مظاهر التعبير عن الرأي من اعتصامات أو مظاهرات سلمية مشروعة، حق مكفول قانونياً من حيث المبدأ، أي في حكم المباح، بل هو حق أصيل.

خطورة الوضع هذه المرة ومدى الخطر الذي سيلحق بالأطفال جعل منظمات المجتمع المدني تنظر إلى هذا الحق من زاوية الحكمة والحذر، فحسب الأستاذ أحمد القرشي، رئيس منظمة سياج، سعت سياج وغيرها من منظمات المجتمع المدني إلى الخروج برؤية أكثر إنسانية، إذ كان لنا في مارس الماضي موقف استثنائي طالبنا فيه بعدم إشراك الأطفال في ساحات الاعتصامات، خصوصاً وقد لمسنا أن هناك مخاطر حقيقية على الكبار والصغار، منها حصول عمليات قتل وجرح عدد من الأطفال، حيث قتل٢٤ طفلاً خلال الفترة الماضية بالرصاص الحي، وهناك – أيضاً – مخاطر تهدد صحة الأطفال من خلال الغازات المسيلة للدموع، وخراطيم المياه التي تلقى بعشوائية على المحتجين والمتظاهرين، وهذا ما جعلنا ندعو إلى عدم إدخال الأطفال إلى هذه الساحات لخطورتها، ودعوتنا إلى عدم إدخال الأطفال جاءت انطلاقاً من حرصنا على سلامتهم من باب الحيطة والحذر، كما لو أنك تنصح بوقاية الطفل من البرد أو بعدم إدخاله من نافذة السيارة، حرصاً على سلامته، وليس من باب إحساسنا أنه استغلال، فخروج الأطفال للتعبير السلمي عن الرأي حق مشروع وليس جريمة.

بالأرقام

■ وحسب تقارير منظمة سياج لحماية الطفولة فقد قتل (٢٤) طفلاً وجرح (٢٠٠) آخرين بالرصاص الحي والمطاطي والغازات خلال شهر واحد، وقد أشارت المنظمة إلى هذا الرقم المرصود ضمن خلية الطوارئ الممولة من اليونيسف والاتحاد الأوروبي في بيانها الصادر في ٣١ مارس٢٠١١ م، الذي استنكرت فيه إشراك واستخدام الأطفال في الاعتصامات والمظاهرات الاحتجاجية.

ودعت سياج في بيانها إلى احترام حقوق الطفل وتجنيبه كل ما من شأنه تشكيل خطورة على حياته أو صحته، وذلك بتوجيه حراسات ميادين الاحتجاجات السلمية من شباب الثورة وقوات الجيش التي تحمي المعتصمين، باعتبار الأطفال أحد الممنوعات المحرّم دخولها إلى تلك الساحات، موضحةً للقائلين بأن الأطفال يشاركون برضاهم، وهنا رضا الطفل غير معتبر في هذه المرحلة، لذا يتم تنصيب أولياء وأوصياء عليه.

تقرير آخر نشره موقع منظمة سياج كشف عن إصابة ١٥٠ طفلاً في المسيرات التي شهدتها محافظة تعز، وتكشف تقارير سياج أن إجمالي عدد الأطفال المصابين بالرصاص الحي بلغ ٣١ حالة، وأن ٤٧ طفلاً تعرضوا لعنف جسدي، في حين أن ٢٥٥ من المصابين تضرروا بالغاز المسيل للدموع، علاوةً على أن ثمانية أطفال اعتقلوا أو جرى تجريدهم من حريتهم بشكل غير قانوني.

منظمة اليونيسف

■ منظمة اليونيسف في بيان عن واقع الطفولة عبّرت عن قلقها الشديد لما يتعرض له الأطفال من مخاطر جراء الزج بهم في الاعتصامات والمظاهرات، وأهابت في بيانها الصادر في أبريل٢٠١١ م بصنعاء عبر ممثلها السيد كابيليري، بكل المعنيين، بمن في ذلك الحكومة والمعارضة وقوات الأمن والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية ورجال الدين، فضلاً عن الأسر والمواطنين، أن يحرصوا على إبعاد الأطفال عن الصراعات، لأن الأطفال مستقبل اليمن، وحياتهم أكثر أهمية من أي خلاف سياسي.

وأضاف السيد كابيليري : لقد أثر الوضع الأمني المتدهور في البلاد على الحياة المدرسية عند كثير من الأطفال، فأغلقت المدارس وتحفظت الأسر على أطفالها في المنازل لأجل سلامتهم، خصوصاً وأن الاحتجاجات في أنحاء البلاد تتجه نحو العنف بشكل متزايد.